# التمكين السياسي للمرأة المصرية في ضوء تقلدها للمناصب الحكومية العليا من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٢٠

# Political empowerment of Egyptian women in light of their holding of senior government positions from 2005 to 2020

د. نيبال عزالدين جميل – استاذ العلوم السياسية المساعد – كلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس

د. محمود صافي محمود – مدرس العلوم السياسية – كلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس

مايسة خليل حسن – جامعة السويس

**ملخص:**

نالت قضية **تمكين المرأة** سياسيًا اهتمامًا دوليًا ومحليًا في العقد الأخير وحققت تقدمًا على صعيد تقلد المرأة **المناصب الحكومية العليا** ومناصب إتخاذ القرار السياسي, بالرغم من التاريخ النضالي الطويل للمرأة لأكثر من١٠٠ عام من المطالبات التي لم تتحول الى حقيقة ملموسة مستندة على أُسس دستورية وقانونية يمكن تحقيقها على أرض الواقع خاصة في العقد الأخير, لذلك ركزت الدراسة على طرح الأطر النظرية لمفهوم **تمكين المرأة** سياسيًا بوجه خاص, و طرح أهم المبادئ والمواد الدستورية التي تدعم تمكين المرأة المصرية في الفترة محل دراسة وعلى إختلاف النظم السياسية التي نادت **بالتحول الديموقراطي** و ضرورة دمج المرأة في الحياة السياسية ودفعها نحو تقلد المناصب الحكومية العليا ومكافحة أي **تمييز** أو **تهميش** قد يمارس ضد المرأة في الترقي للمناصب العليا والقيادية مع مراعاة **البعد الجندري Gender Dimension**, من خلال دراسة البيانات الصادرة بحق تولي المرأة المناصب الحكومية **كمؤشر على تمكين المرأة سياسيًا** في مصر حيث يعتبر التحسن في تلك المؤشرات في الخمس سنوات الاخيرة هو نتيجة إيمان القيادة السياسية بضرورة دمجها سياسيًا ودفعها نحو الترقي للمناصب الحكومية العليا بالشكل الذي يتماشى مع **التحول الديموقراطي** الذي تشهده مصر في الحقبة الأخيرة وكرد لجميل المرأة المصرية لما أظهرته من مواقف بطولية وتضحيات قدمتها على مدار تاريخها الوطني خلال فترة قيام الثورات والاستحقاقات الانتخابية في الفترة الأخيرة.

**الكلمات المفتاحية:** التمكين, التهميش,التمييز,البعد الجندري.

**Abstract:**

The issue of **empowering women politically** has gained international and local attention in the last decade and has made progress in terms of women holding **senior government** and political decision-making positions, despite the long history of women's struggle for more than 100 years of claims that have not turned into a tangible reality based on constitutional and legal foundations that can be achieved on The reality is only in the last decade, so the study focused on presenting the theoretical frameworks for the concept of empowering women politically in particular, and proposing the most important principles

and constitutional articles that support the empowerment of Egyptian women in the period under study and on the different political systems that called for democratization and the necessity of integrating women into life Political policy and pushing it towards assuming higher government positions and combating any **discrimination** or **marginalization** that may be practiced against women In the promotion to senior and leadership positions, taking into account the **gender dimension** by studying the data issued for the right of women to hold government positions as an **indicator of women's political empowerment** in Egypt, the improvement in these indicators in the last five years is the result of the political leadership's belief in the necessity of integrating them politically and pushing them towards promotion to higher government positions in a manner that is consistent with the **democratic transition** that Egypt is witnessing in the recent era and as a response in return to Egyptian women for the heroic stances and sacrifices they have made throughout their national history during the period of the revolutions and the electoral benefits in the recent period.

**Key words:** empowerment, marginalization, discrimination, gender dimension.

**المقدمة**

أكدت وأقرت الإتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية على مبدأ المساواة بين الجنسين وعملت في بنودها على محاولة تقليص الفجوة النوعية بين الجنسين والقضاء على التمييز بجميع أشكاله في ضوء تقلد النساء المناصب الحكومية ووصولهن لمواقع صنع واتخاذ القرار, بدءًا من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المواد ٢, ٧, ٢١, المادة ٢٥ بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية, والمادة الثالثة بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية, ثم النقلة النوعية التي أحدثتها اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة
( السيداو), كما حض مؤتمر بكين عام ١٩٩٥ وعمل منهاجه على توجيه الدول والحكومات والمنظمات نحو اتخاذ إجراءات ذات طبيعة أكثر ديناميكية من أجل تنفيذ أكثر فعالية لمواد وبنود تلك الإتفاقيات والعهود فيما يخص تمكين النساء ودعم مشاركتهن سياسيآ في ظل استمرار التهميش على المستوى العالمي للمرأة في مفاصل الحكم والمناصب الحكومية العليا.

وجهت الدولة المصرية جهودها نحو دعم تمكين المرأة سياسيًا في ظل الاهتمام العالمي المتزايد إزاء قضية دمج النساء سياسيًا ودفعهن نحو مراكز صنع واتخاذ القرارات السياسية, في إطار إيمان الدولة المصرية بإيجابية العلاقة بين مستويات المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة وبين مستويات التنمية المستدامة ومحورية ملف تمكين المرأة نحو المناصب السياسية العليا كجزء هام ورئيس في عملية الإصلاح السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي الشامل, أنشأت الدولة المصرية بموجب قرار جمهوري المجلس القومي للمرأة عام ٢٠٠٠ كآلية وطنية تتبع رئيس الجمهورية يختص باقتراح

السياسة العامة للمجتمع ومؤسساته الدستورية في مجال تنمية شئون المرأة وخاصة دمج النساء سياسيا والقضاء على أي تمييز سلبي فيما يخص ترقي المرأة نحو تقلد المناصب الحكومية العليا ضمن خطط التنمية الشاملة, فضلا عن متابعة وتقييم الأداء الحكومي نحو القضاء على التمييز بين الجنسين وتقليص الفجوة النوعية التي تعوق التمثيل المتوازن للمرأة داخل الحكومة, دفعًا لتوجه الدولة المصرية نحو إصلاح ديمقراطي حقيقي, وتنفيذًا للإتفاقيات الدولية التي وقعت عليها مصر وتلتزم بتنفيذ بنودها حسب ما يتوافق مع الدستور المصري, وإعمالًا للقوانين المنظمة لتلك البنود.

## أولاً: الإشكالية البحثية.

يُعد تقلد المرأة للمناصب الحكومية أحد المؤشرات الهامة التي تعكس دور الدولة في تمكين المرأة سياسيًا وهو أحد المعايير الهامة التي تعكس التطبيق العملي لعملية تمكين النساء, فقد اتخذت الحكومات المصرية المتعاقبة عدد من الإجراءات والقرارات التي تدعم سياسة التمكين السياسي للمرأة, من هنا اهتمت الدراسة بمؤشر تقلد المناصب الحكومية من أجل رصد مدى فاعلية التمكين السياسي, لذلك يدور التساؤل الرئيسي للدراسة حول يدور التساؤل الرئيسي للدراسة كالتالي:

**"كيف ساهمت سياسات التمكين السياسي للمرأة التي وضعتها الحكومات المصرية منذ ٢٠٠٥ على مؤشر تقلد المرأة المناصب الحكومية العليا ؟"**

ويندرج تحت التساؤل الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية الآتية:

١) ما طبيعة الوضع القانوني الداعم لتمكين النساء سياسيآ في مصر؟ وكيف ساهم في دفع النساء نحو تقلد المرأة المناصب الحكومية العليا؟

٢) ما أثر تقلد المرأة المناصب الحكومية العليا في مصر على دعم تمكين النساء سياسيا من عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠١١ ؟ وإلى أي مدى انعكس ذلك على فعالية المشاركة السياسية للمرأة؟

٣) ما أثر تقلد المرأة المناصب الحكومية العليا في مصر على دعم تمكين النساء سياسيًا من عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠٢٠؟ وإلى أي مدى انعكس ذلك على فعالية المشاركة السياسية للمرأة؟

## ثانيًا: أهمية الدراسة.

تعد الدراسات التي تهتم بتمكين المرأة سياسيًا ذات أهمية لدى الباحثين الأكاديميين في مجالات العلوم الإجتماعية خاصة حقل العلوم السياسية حيث تبحث عن مداخل ومقاربات علمية تسهم في تفسير الفجوة بين نتائج تطبيق مواد

الإتفاقيات الدولية والنصوص الدستورية الوطنية الداعمة لتقلد المرأة المناصب الحكومية في إطار تمكين المرأة سياسيًا ودعم مشاركة المرأة في اتخاذ وصنع القرارت السياسية كشرط ضامن للتنمية الشاملة.

## ثالثًا: أهداف الدراسة.

- يتوقع أن تسهم الدراسة في زيادة توجه المؤسسات الحكومية والنظام السياسي المصري نحو التمثيل الفعال والمتوازن للمرأة في المناصب الحكومية العليا.
- تهدف الدراسة إلى الخروج بنتائج تسهم في معالجة القصور والخلل بين الخطط والقوانين الموضوعة من أجل تقليص الفجوة بين الجنسين في تقلد المرأة المناصب الحكومية العليا وبين ما تم تنفيذه دعمًا لتمكين النساء سياسيًا, وتحسين البيئة المحفزة لمشاركة النساء سياسيًا.
- تهدف الدراسة إلى الوقوف على بعض التحديات المتعلقة بالموقف المجتمعي من تولي المرأة مواقع الحكم وتولي مناصب سلطوية, لمحاولة مساعدة المعنيين والقائمين على تطوير البيئة التشريعية الداعمة لتمكين المرأة سياسيًا ودفعها نحو مراكز صنع واتخاذ القرارت, وإزالة أية أسباب تمييزية تمنع النساء من الترقي نحو المناصب السلطوية, ومراكز صنع القرار.

## رابعًا: منهج الدراسة.

تعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي من خلال جمع البيانات المتعلقة بنفاذ ووصول المرأة إلى المناصب الحكومية العليا, وتحليل تلك البيانات من أجل فهم أكبر لظاهرة تدني نسب وصول النساء إلى المواقع القيادية والحكم.

كما تعتمد الدراسة المنهج التاريخي المقارن, من حيث تتبع المراحل التاريخية في تطبيق البنود القانونية الدولية والمواد الدستورية والقانونية الوطنية, ومقارنة نتائج التطبيق الفعلي على الأرض بين فترتي النظام السياسي من٢٠٠٥ قبل قيام ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١, وما بعد ٢٠١١ حيث توجه النظام السياسي نحو إصلاح ديمقراطي حقيقي, وذلك لبحث الظروف التاريخية وتأثيرها على توجهات أنظمة الحكم المتعاقبة في مصر نحو تمثيل جاد وفعال يضمن نفاذ وصول المرأة لمواقع صنع واتخاذ القرارات وهياكل الحكم في الدولة.

كما اعتمدت الدراسة على المنهج القانوني لبحث المواد القانونية الدولية التي جاءت في الاتفاقيات والمواثيق الدولية, ومدى انعكاس ذلك على مواد الدستور والقانون المصري التي سعت لتمكين المرأة سياسيًا و إزالة التمييز السلبي نحو وصول المرأة للمناصب القيادية ودمجها ضمن منظومة التنمية الشاملة كقوة تعادل حوالي نصف المجتمع المصري, وتؤثر بحكم دورها على باقي المجتمع المصري.

**خامسًا: تقسيم الدراسة.**

**تنقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول :**

أولًا: التمكين السياسي للمرأة المصرية, المفاهيم, والأُطر القانونية.

ثانيًا: المناصب الحكومية العليا التي تقلدتها المرأة في مصر من ٢٠٠٥, حتى ٢٠١١, وانعكاس ذلك على التمكين السياسي لها.

ثالثًا: المناصب الحكومية العليا التي تقلدتها المرأة من ٢٠١١ حتى ٢٠٢٠, وانعكاس ذلك على التمكين السياسي لها.

## أولًا: التمكين السياسي للمرأة, المفاهيم, والأطر القانونية.

يعكس الاهتمام المتزايد بقضايا تمكين المرأة خلال العقد الأخير, مدى صحة الإيمان بكونها قضية تنمية مجتمعية, وبعد أن كانت تحرم المرأة من ممارسة حقوقها السياسية في العقود القديمة كأكثر فئة يتم تهميشها وإقصاءها من المشاركة في كل المجالات, أصبح العالم الآن يعتمد في قياس مستوى تقدم أي مجتمع واهتمامه بالتنمية البشرية من خلال معيارين أساسيين, هما مشاركة المرأة سياسيًا, وتمكينها في كل المجالات.(١)

أصبحت المناداة بمشاركة المرأة في عملية التنمية الشاملة أمرًا حتميًا وضروريًا, ذلك بسبب العلاقة الوثيقة بين نجاح برامج التنمية لأي دولة وبين تنمية وصقل قدرات المرأة وتمكينها وإعدادها من أجل الاستفادة القصوى من إمكاناتها باعتبارها تمثل ما يقرب من نصف مجتمعها, تأثيرها على باقي المجتمع, حسب طبيعة الدور الذي تمارسه داخل أسرتها, ومن ثم على باقي المجتمع.

لذلك يمكن تناول هذا المحور من خلال:

١. مفهوم التمكين, ومفهوم التمكين السياسي, أبعاده, بعض المفاهيم المرتبطة به, كما يستهدف المبحث تناول بعض الرؤى التي تنتقد مفهوم التمكين, والمدلولات الحقيقية لتلك المفاهيم.
٢. البيئة القانونية الداعمة لتمكين المرأة المصرية سياسيًا من حيث الدساتير وتعديلاتها والنصوص القانونية, التي تستهدف القضاء على التمييز, والتي تساهم في دفع المرأة نحو الترقي بالمراكز السياسية العليا, وذلك في الفترة الزمنية محل الدراسة.

**أ- <u>الإطار النظري للتمكين:</u>**

**١. التعريف اللغوي, الاصطلاحي و الإجرائي لمفهوم التمكين:**

- **التعريف اللغوي"التمكين":-**

يشير مفهوم التمكين لغويًا إلى القدرة , وعلو الشأن _ تمكن من الشيء : قدر عليه أو ظفر به.(٢)

- **التعريف الإصطلاحي"التمكين":-**

فهو من المفاهيم الشائعة في مجال التنمية, وفي كتابات المرأة; حيث حل مفهوم التمكين جوهرياً _ سواء في مناقشة السياسات أو البرامج_محل مفاهيم النهوض والرفاهية, ومكافحة الفقر, والمشاركة المجتمعية.[٣] وظهور مصطلح التمكين ارتبط أكثر بالسياسات والبرامج والمؤسسات الحكومية, والمنظمات الغير حكومية في فترة التسعينيات من القرن العشرين.[٤]

وكلمة التمكين في اللغة العربية ترجمتها enabling, أما التمكين الذي ظهر في وثائق الأمم المتحدة كان يترجم empowering, وهي تعني التسلط والتقوية والتسوية.[٥]

ترجح العديد من الآراء أن مصطلح التمكين ظهر من رحم كلمة الجندر Gender, والتي ذاع صيتها في مؤتمر القاهرة والسكان ١٩٩٤, على الرغم من الاعتراضات الكبيرة على استخدام مصطلح الجندرGender حينها فقد تم تمريره على أساس أنه "نوع الجنس من حيث الذكورة والأنوثة ".[٦]

كانت قد فرقت منظمة الصحة العالمية بين مصطلحي الجنس والجندرGender, حيث اعتمدت أن يشير الجنس إلى السمات البولوجية التي تحدد من هو الرجل, ومن هي المرأة, بينما اعتمدت في مفهوم الجندر إلى الأدوار, والأنشطة, والخصائص التي يراها مجتمع ما مناسبة لكل من الرجل والمرأة.[٧]

تعرف منظمة الصحة العالمية الجندرGender: على أنه المصطلح الذي يفيد استعماله في وصف الخصائص التي يحملها الرجل والمرأة كصفات مركبة اجتماعيًا, لا علاقة لها بالإختلافات العضوية. كما تعرف الموسوعة البريطانية الهوية الجندريةGender Identity: بأنها شعور الإنسان بنفسه كذكر أو أنثى, وهي ليست ثابتة بالولادة بل تؤثر فيها العوامل النفسية والإجتماعية بتشكيل نواة الهوية الجندريةGender Identity, وهي تتغير وتتوسع بتأثير العوامل الإجتماعية كلما نما الطفل.[٨]

- **المفهوم الأكاديمي "التمكين":-**

ارتبط المفهوم الأكاديمي للتمكين بتحقيق الذات, الذي يشير إلى الوعي والمعرفة والخبرة, أو القابلية لامتلاك تلك العناصر الضرورية للمشاركة, ومقاومة الضغوط الإجتماعية, أي الإستقلال وعدم الإعتماد على الآخرين, وتحقيق القوة والتمكين بإزاء الظروف ذاتها.[٩]

كما تضمنت بعض التعريفات الأكاديمية على أن التمكين: هو المشاركة في صياغة ووضع الأهداف, أو هو نتيجة حتمية للتنمية الشخصيةعن طريق التفكير الإبداعي, وتحمل المسئولية لاتخاذ جميع القرارات في الحياة العامة.[١٠]

- **المفهوم المؤسسي "التمكين":-**

عرف **البنك الدولي** التمكين بأنه: تحسين قدرات الشخص أو الجماعة على صنع الخيارات وتحويلها إلى أفعال ونواتج غير مرغوبة.(١١)

كما عرف **البنك الدولي** التمكين لاحقآ في عام ٢٠٠٣ على أنه توسيع قدرات وإمكانات الأفراد في المشاركة, والتأثير, والحكم, والتعامل مع المؤسسات التي تتحكم في حياتهم, إضافة إلى تملك إمكانية محاسبة هذه المؤسسات.(١٢)

ويعرف **صندوق الأمم المتحدة الإنمائي** التمكين بأنه: عملية تتضمن بناء القدرات, وخلق بيئة مواتية تسمح باستخدامها, وإشباع كافة القدرات الكامنة.(١٣)

وتعرف **اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا "أسكوا"**التمكين: بأنه تلك العملية التي تصبح المرأة من خلالها فرديًا, أو جماعيًا واعية بالطريقة التي تؤثر من خلالها القوة في حياتها, فتكسب الثقة بالنفس والقدرة على التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل.(١٤)

- **مفهوم تمكين المرأة سياسيًا:-**

هو مفهوم يرتبط بتحقيق ذات المرأة وتعزيز قدراتها في المشاركة بالحياة السياسية, كالإشتراك بالنقابات المهنية, التمثيل البرلماني, الوصول إلى مراكز صنع القرار, ورسم السياسات العامة, وذلك يتأتى إعتمادًا على سياسات وإجراءات وتبني تشريعات دستورية وقانونية تضمن القضاء على كل ممارسات التمييز, والتهميش, والإقصاء التي تتعرض لها المرأة. "وليس القصد من التمكين المشاركة في النظم القائمة كما هي عليه, بل العمل الحثيث لتغييرها واستبدالها بنظم إنسانية تسمح بمشاركة الغالبية في الشأن العام, وتؤكد الإتجاهات العالمية عليه وإدارة البلاد وفي كل مؤسسات صنع القرار بمعنى استبدال المفاهيم السلبية لتوزيع الأدوار بمفاهيم إيجابية مبنية على المساواة والتكافؤ".(١٥)

ويمكن تعريف **التمكين السياسي** على أنه: وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار والمراكز القيادية التي تؤثر في صنع القرار أو وضع السياسات.(١٦)

أو هو جعل المرأة ممتلكة للقوة والإمكانيات والقدرة لتكون عنصرًا فاعلًا في التغيير خاصة التنمية السياسية .(١٧)

- **المفهوم الإجرائي "التمكين":**

هو توفير الوسائل الثقافية والتعليمية والمادية حتى يتمكن الأفراد من المشاركة في اتخاذ القرار والتحكم في الموارد, وتكون أهدافه القضاء على كل أنواع تبعية المرأة واستكانتها اجتماعيًا أو اقتصاديًا خاصةً سياسيًا.(١٨)

يتداخل مفهوم التمكين السياسي للمرأة مع مفهوم التمكين الإقتصادي, من حيث تقليل الفجوة بين الجنسين في الأجور وتيسير المعاملات البنكية من حيث الإقتراض, وإتاحة فرص العمل للمرأة في كافة القطاعات دون تمييز, والذي في

النهاية يؤدي إلى تحسين مستوى المرأة المادي لتصبح قراراتها من ذاتها, وتكون أكثر قدرة على تحمل أعباء الحياة بجانب الرجل بصورة أكثر عدلًا.

- **أبعاد التمكين السياسي للمرأة:**

ينطوي التمكين السياسي للمرأة على **بُعدين** هامين هما: **البُعد الذاتي** الذي يظهر من خلال الوعي الفردي للمرأة من حيث شعورها بالظروف المحيطة بها, وقدرتها على الحصول على معارف جديدة تخلق لها في جميع مجالات الحياة **والبعد الجماعي** والذي يظهر من خلال خلق المجتمع بيئة مؤاتية لدمج المرأة سياسيًا بالشكل الذي يمنحها القدرة الكاملة على إحداث التغيير داخل المجتمع باعتبارها أحد عناصره الهامة في التحول السياسي وأحد محركات التنمية الشاملة بالمجتمع.(١٩)

## ب- المفاهيم المرتبطة بالتمكين السياسي:-

- **مفهوم المساواة:** ويعني اصطلاحًا أن يتساوى جميع الناس في الحقوق والواجبات دون تفرقة أو تمييز بسبب الجنس, أوالطبقة, أوالمذهب, أوالنسب, أوالأصل, أواللغة, أوالعقيدة, أوالدين,...إلخ.(٢٠)
- **مفهوم المشاركة السياسية:** تتنوع مفاهيم المشاركة السياسية باختلاف الإتجاهات الفكرية والأيدولوجية لمدارس أصحاب تلك المفاهيم, وتعني **اصطلاحًا** بأنها العملية التي يقوم بها الفرد من خلالها بالإسهام الحر والواعي في صياغة نمط الحياة في النواحي الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.(٢١)

ويعرفها **سيدني فيربا Sydney Verba:** بأنها الأفعال القانونية التي يقوم بها مواطنون مستقلون, وهي أفعال موجهه مباشرة بدرجة أو بأخرى نحو التأثير على الأفراد الحكوميين.(٢٢)

## ت- مؤشرات الأمم المتحدة لقياس مفهوم التمكين للمرأة:-

- مشاركة النساء في المواقع القيادية, في اللجان والمواقع العامة.
- إتاحة فرص التعليم والتدريب غير التقليدية للمرأة.
- مشاركة النساء في عملية صنع واتخاذ القرار.
- اكتساب النساء مهارات وقدرات تنظيمية لإنشاء مجموعات للمطالبة بالحقوق.(٢٣)

## ث- مقومات التمكين السياسي:-

يؤمن العديد من الباحثين في موضوعات التمكين وخاصة تمكين المرأة بضرورة توافر بعض المقومات الضرورية منها:

الوعي الذاتي والقدرة على الممارسة السياسية, من خلال تحديد المرأة بنفسها أي اتجاهات وخلفيات ستتوجه, وما هو الدور الذي ستمارسه من خلال المشاركة السياسية, كما تحتاج عملية تمكين المرأة إلى بيئة دستورية وتشريعية ذات آليات ديمقراطية تدعم توجه المرأة نحو المشاركة السياسية, فضلًا عن وجوب التغيير المجتمعي والثقافي نحو النظرة النمطية السائدة للمرأة بحيث تساهم في انسيابية وتقبل توجهات الدولة من خلال التشريعات الداعمة لمشاركة النساء سياسيًا وتقلدها الوظائف القيادية والسياسية العليا, بالإضافة إلى دور الإعلام بكل وسائله في تغيير تلك الصورة النمطية التي سادت في العصور السابقة.

## ثانيًا: البيئة القانونية لدعم التمكين السياسي للمرأة:

يستلزم عند دراسة الآليات الدستورية والتشريعية الداعمة لتمكين المرأة سياسيًا في مصر تبعًا للمدة الزمنية محل الدراسة الى تناول محورين:-

١) يتناول النصوص الدستورية والقانونية التي عمل بها في الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١١, وهي فترة تولي الرئيس الأسبق حسني مبارك وسيطرة الحزب الواحد على التوجهات العامة للنظام السياسي, وذلك قبل قيام ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ والمطالبات الشعبية بالتغيير.

٢) يبحث النصوص الدستورية والقانونية الداعمة لتمكين المرأة سياسيًا في الفترة التي تلت ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ وتنحي الرئيس الأسبق حسني مبارك, ثم ما بعد ثورة الثلاثين من يونيو ٢٠١٣ عام لإعادة تصحيح مسار ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١, بعد التداعيات الخطيرة التي طالت النظام السياسي والمجتمعي إبان تقلد جماعة الإخوان المسلمين الحكم وتدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية والسياسية.

### ١. البيئة القانونية لدعم تمكين النساء سياسيًا في الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١١.

#### أ- المرأة في النصوص الدستورية: دستور ١٩٧١ وتعديلاته ٢٠٠٧.

عمل الدستور المصري ١٩٧١ على اتخاذ قاعدة المواطنة كأساس للأحكام العامة والتفصيلية, حيث نصت على مبدأ المساواة بين المواطنين جميعًا دون تمييز, كما أكدت جميع أحكام المحكمة الدستورية العليا على شمولية مبدأ المساواة لدى القانون لجميع أشكال التمييز أيًا كانت طبيعتها حيث عبرت المادة ٤٠ من الدستور المصري ١٩٧١ عن أشكال التمييز بين المواطنين, بالتالي فإنه لا سبيل لإمكان التمييز بين المواطنين على أي سبب كان.[٢٤]

فتحت المادة الثانية من الدستور المصري الثغرات أمام التمييز بسبب الجنس حيث أقرت المادة أن مباديء الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع, وعلى الرغم من تفسير المحكمة الدستورية العليا لتلك المادة أن المباديء هي الأمور القاطعة الثبوت والدلالة المتصلة بكليات الشريعة وأهدافها النهائية.[٢٥]

على الرغم من أن ذلك لا ينتقص من دعم المواد التي أقرت مباديء المساواة, وعدم التمييز على أساس الجنس في تقلد المرأة المناصب السياسية العليا من شيء, ولكنه أعطى لنص المادة ١١ من الدستور ١٩٧١ والتي أقرت أن تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع, ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية, والإجتماعية, والثقافية, والاقتصادية دون الإخلال بأحكام الشريعة الإسلامية, وهو ما فتح الباب أمام اتجاه التمسك بأحكام الشريعة الإسلامية وليست مبادئها قطعية الثبوت والدلالة مما قد يؤدي إلى منع المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة.

جاءت كلمة أحكام الشريعة الإسلامية في المواد ٩ , ١٠ , ١١ ,١٢ وهي تعبيرات عامة يصعب تفسيرها على النحو القاطع كحكم المحكمة الدستورية العليا المفسر للمادة الثانية من دستور ١٩٧١.

**ب- القوانين الداعمة لتمكين المرأة سياسيًا في الفترة بين ٢٠٠٥ حتى ٢٠١١.**

عملت أحكام القضاء المصري بشقيه الإداري والعادي على ترسيخ المباديء القانونية التي تؤسس إلى أن الترقي في المناصب الوظيفية لا يستند إلى أي تمييز من حيث الجنس, وبمجرد أن يكون المرشح مستوفيًا لشروط الوظيفة يكون الإختيار على أساس الكفاية.[٢٦]

استقرت محكمة النقض على قاعدة المساواة في الترقية بالإختيار, وكلها طبقًا لأحكام القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ بشأن العاملين في القطاع العام, فضلًا عن المعيارين اللذين تمت إضافتهما بشأن الترقي للوظائف العامة بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨, وهما الاهتداء بما يبديه الرؤساء بشأن المرشحين, وما ورد في ملفات خدمة العاملين من عناصر الامتياز بين المرشحين للتلاقي, والتي تستهدف الصالح العام, وغير مجافية للقانون, وذات عمومية بالتطبيق.[٢٧]

يظهر من العرض السابق للمواد الدستورية, والقانونية, وأحكام القضاء المصري حسب دستور عام ١٩٧١, أن حرص المشرع على عدم التمييز بين المرأة والرجل فيما يخص الترقي للمناصب القيادية العليا شرط توافر المعايير المنصوص عليها بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وذلك من الناحية النظرية, لكن من الناحية العملية, تم إساءة استخدام نصوص وأحكام القضاء ضد المرأة من خلال محورين: المحور الأول هو إتاحة أحكام القضاء من إطلاق لسلطة الإدارة في الترقية بالإختيار, وفي تقدير كفاءة الموظف, المحور الثاني هو الولاية الأبوية التي استخدمتها سلطة الإدارة, والتي استخدمت ضد المرأة حسب الموروث الثقافي والاجتماعي المناهض لفكرة وصول المرأة إلى المناصب العليا, وبعض النصوص التفسيرية التي حرمت ولاية المرأة على المجتمع الإسلامي, وهو ما كان له الأثر السلبي على تنافسية المرأة في الترقي للمناصب السياسية العليا.

**٢. البيئة القانونية لدعم تمكين النساء للترقي بالمناصب السياسية العليا في الفترة من ٢٠١١ وحتى٢٠٢٠.**

تعرضت البيئة القانونية الدستورية, والتشريعية في الفترة من عام ٢٠١١ وحتى٢٠٢٠ إلى العديد من التغييرات المتسارعة, حيث تعطل دستور المعمول به منذ عام ١٩٧١, إبان ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١, وتم إقرار دستورًا جديدًا في عام ٢٠١٢, وذلك في فترة صعود جماعة الإخوان سياسي, ثم ما لبث أن تم تعديله بعد ثورة الثلاثين من يونيو ٢٠١٣, بعد المطالبات الشعبية الجارفة بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة, والتي لم ترضخ لها جماعة الإخوان, وتم عزل الرئيس محمد مرسي في الثالث من يوليو ٢٠١٣, وتم إقرار دستور ٢٠١٤ بعد التوافق عليه من الشعب, ثم التعديلات الدستورية الأخيرة في عام ٢٠١٩.

**أ- البيئة القانونية لدعم تمكين المرأة نحو التقي للمناصب السياسية العليا في الفترة من عام ٢٠١١ حتى ٢٠١٤:**

تصدرت المرأة المصرية المشهد الثوري عام ٢٠١١, وتحملت الانتهاكات الجسدية والتعذيب منذ بداية المشهد, إلا أن التهميش والإقصاء كان عنوان المرحلة الإنتقالية التي تلت تنحي الرئيس الاسبق حسني مبارك في الحادي عشر من فبراير ٢٠١١, مع بروز القوى ذات المرجعية الدينية من الإخوان والسلفيين وأذرعهما السياسية, واستحواذها المشهد السياسي, وسيطرة الأفكار الرجعية على عملية اتخاذ وصنع القرار السياسي تعالت الأصوات لاستبعاد المرأة من المشهد السياسي, وهو ما انعكس على ندرة تمثيلية للمرأة في تلك الفترة نيابيًا, وفي تقلد المناصب السياسية العليا وانحصرت مشاركة المرأة السياسية في تلك الفترة على الإدلاء بأصواتهن كناخبات, وكقوة تصويتية بالغة التأثير حيث شاركت المرأة تصويتًا في الإنتخابات البرلمانية ٢٠١١ بنسبة ٦٤٪, وفي الإنتخابات الرئاسية بنسبة٨٣٪.[٢٨]

- **المرأة في دستور ٢٠١٢:**

أقرت ديباجة دستور ٢٠١٢ في بندها الثالث, أن كرامة الفرد من كرامة الوطن, ولا كرامة لوطن لا تكرم فيه المرأة, فالنساء شقائق الرجال, وشريكات في المكتسبات والمسئوليات الوطنية. كما أقر البند الخامس من الديباجة أن المساواة وتكافؤ الفرص بين الجميع مواطنين ومواطنات, فلا تمييز, ولا وساطة, ولا محاباة في الحقوق والواجبات كما أبقى دستور ٢٠١٢ على المادة الثانية, والتي أكدت على أن الإسلام دين الدولة, وأن مباديء الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع.[٢٩]

وعلى الرغم من إقرار المادة السادسة عدم وجوب قيام أحزاب سياسية على أساس التفرقة بين المواطنين, بسبب الجنس أوالأصل أوالدين, ومع ذلك خرجت الأحزاب ذات المرجعية الدينية وسيطرت على أغلبية مقاعد البرلمان ٢٠١١ هو ما كان له تداعياته الخطيرة على أوضاع المرأة خصوصًا في التشريعات التي صدرت من البرلمان بهذا الشأن.[٣٠]

فتحت المادة ١٠ في دستور ٢٠١٢ بابًا للتأويل حيث تركت القانون هو المنظم الأول لحماية الأسرة المصرية والعمل على تماسكها, إذ أن أي تيار سياسي يستحوذ على أغلبية المقاعد البرلمانية يستطيع أن يتحكم في صياغة القوانين التي قد تحد من عمل المرأة, وتقلدها المناصب السياسية.(٣١)

كما أقرت المادة ٣٣ في دستور ٢٠١٢ أن المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم, ولكن تركت المادة ٥٥ من دستور ٢٠١٢ القانون لينظم مباشرة الحقوق السياسية, وكل ذلك ساهم في المزيد من التهميش والإقصاء للمرأة في تقلد المناصب السياسية العليا إبان فترة عمل دستور ٢٠١٢, كنتيجة طبيعية لسيطرة الأحزاب ذات المرجعية الدينية من إخوان وسلفيين على المشهد السياسي, على البرلمان المصري.(٣٢)

كان نص المادة ٤٦ من دستور ٢٠١٢ ضرورة اعتماد مباديء المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص الذي تكفله الدولة في حقوق العمل, وكل ذلك كان من الناحية النظرية, وفي واقع التطبيق الفعلي لمواد الدستور شهدت تلك الفترة أسوأ مرحلة عانت فيها المرأة المصرية من التمييز والتهميش والإقصاء في كل مجالات الحياة, وخاصة تقلد الوظائف القيادية والسياسية العليا.(٣٣)

**ب- البيئة القانونية لدعم تمكين المرأة سياسيًا نحو تقلد المناصب الحكومية العليا في الفترة من٢٠١٤ وحتى ٢٠٢٠.**

انطلقت الدولة المصرية نحو تصحيح الأوضاع الدستورية والقانونية إبان ثورة الثلاثين من يونيو ٢٠١٣, والتي تصدرت فيها المرأة المصرية بكل قوة وجسارة ضد النظام الذي انقلب على الديموقراطية في مهدها, وكانت المرأة المصرية أكثر الفئات تضررًا من تلك الاوضاع, ومن ممارسات التهميش والإقصاء المخزي التي طالتها بسبب الصعود السياسي للقوى ذات المرجعية الدينية من إخوان وسلفيين, ومع عزل الرئيس الأسبق محمد مرسي ممثل جماعة الإخوان في الرئاسة في الثالث من يوليو ٢٠١٣ بعد خروج جموع الشعب المصري بكل أطيافه, مطالبًا جماعة الإخوان إجراء انتخابات رئاسية مبكرة, وتعيين المستشار عدلي منصور الرئيس الأسبق للمحكمة الدستورية العليا رئاسة الجمهورية, تم تشكيل لجنة الخمسين لتعديل دستور ٢٠١٢, لتخرج وثيقة دستور٢٠١٤ المعمول به حتى الآن.

- **المرأة ودستور ٢٠١٤:**

تعتبر وثيقة دستور عام ٢٠١٤ من أعظم الوثائق التاريخية التي قدمت الدعم للمرأة الذي لم تشهده الدساتير المصرية السابقة, وخاصة محور التمكين السياسي للمرأة, وقدمت فرصًا حقيقية للقضاء على التمييز ضد النساء في مختلف المجالات, ورسخت لمباديء المساواة على أسس حقيقية يمكن لها أن تتحقق على أرض الواقع, حيث نصت المادة ١١ من دستور ٢٠١٤ على أن تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والإقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقًا لأحكام الدستور.

تعمل الدولة المصرية على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تمثيل المرأة تمثيلًا مناسبًا في المجالس النيابية على النحو الذي يحدده القانون, كما تكفل للمرأة حقها في تولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية دون تمييز ضدها, وتلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف, كما تكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل.

أقرت المادة ٩٣ من دستور ٢٠١٤ أن تلتزم الدولة بالإتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تصدق عليها مصر, وتصبح لها قوة القانون وفقًا للأوضاع المقررة.(٣٤)

وكان نص المادة ١٨٠ الذي يعنى بنظام الإدارة المحلية أن تنتخب كل وحدة محلية مجلسًا بالإقتراع السري المباشر لمدة أربع سنوات, ويشترط ألا يقل سنه عن واحد وعشرين سنة ميلادية, على أن يخصص ربع المقاعد للشباب دون سن الخامسة والثلاثين, وربع العدد للمرأة, ....إلخ. وهو ما يعد من أعظم إنجازات الدستور المصري, وصراحة النص الدستوري على تخصيص نسبة محددة للمرأة وهي ربع المقاعد في تشكيل المجالس المحلية, وهو ما رسخ لتطورات إيجابية لاحقة لدعم تمكين المرأة سياسيآ في التعديلات الدستورية ٢٠١٩.(٣٥)

- **المرأة في التعديلات الدستورية ٢٠١٩:**

جاء نص مادة ١٠٢ الفقرة الأولى( مستبدلة)على أن يشكل مجلس النواب من عدد لا يقل عن أربعمائة وخمسين عضوًا ينتخبون بالإقتراع السري المباشر على أن يخصص للمرأة ما لا يقل عن ربع إجمالي عدد المقاعد وهو ما يعد من الإنجازات التي حققتها تعديلات الدستور الأخيرة استمرارًا لتوجهات الدولة نحو الدعم الحقيقي لتمكين المرأة سياسيًا, مع الإيمان الكامل من قبل القيادة السياسية بمحورية دور المرأة المصرية في إحداث التغيير الحقيقي كأحد محركات التنمية الشاملة ذات التأثير بالغ القوة.(٣٦)

لكن من أجل دعم عملية التمكين السياسي الفعلية للمرأة بناءً على المواد السابقة يلزم إصدار التشريعات التي تؤسس لتنفيذ تلك المواد التاريخية بدستور ٢٠١٤ وتعديلاته, من أجل ديناميكية أكثر فعالية في رفع مستويات التمكين السياسي للمرأة.

بعد العرض السابق لمفهوم التمكين والمفاهيم التي تتداخل معه, وتناول مقومات وأبعاد التمكين السياسي للمرأة, ودراسة البيئة القانونية والتشريعية الداعمة لتمكين المرأة سياسيًا لدفعها نحو تقلد المناصب الحكومية العليا خلصت الدراسة إلى أن التشريعات والقوانين كانت توحي بوجود تمكين سياسي للمرأة وعدم التمييز بينها وبين الرجل في التمتع بحقوقها السياسية والإجتماعية, ولكن النظام المصري قبل ثورة يناير ٢٠١١ استخدم ملف المرأة لتجميل وجهه عالميًا, واستخدم المراة كأداة دعائية لكسب التأييد الدولي, حتى في ظل استخدام الكوتة تردت أوضاع المرأة أكثر من ذي قبل, وأثناء حكم جماعة الإخوان بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير, وعانت المرأة أقصى درجات التهميش والإقصاء المزري والمخجل,

و بصدور دستور ٢٠١٤ وتعديلاته أصبحت تلمس المرأة دعمًا حقيقيًا ظهرت نتائجه على أرض الواقع بمعدلات وصول للمناصب القيادية والسياسية تمارس فيها أدوارها بفعالية وكفاءة تنافسية عادلة مع الرجل.

## ثانيًا: المرأة في المناصب الحكومية العليا من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١١ بين المشاركة والفعالية.

ترتبط مشاركة المرأة في المناصب القيادية والحكومية العليا بإيمان الإدارة السياسية بقضايا تمكين المرأة, وذلك لا يتحقق إلا من خلال التكامل العملي بين إقرار التشريعات والقوانين التي تدعم اتجاه تمكين المرأة من تقلد الوظائف الحكومية العليا, بين تنفيذ وتطبيق تلك التشريعات مع مراقبة الآليات والاستراتيجيات داخل جميع مؤسسات الدولة والتي تساهم في القضاء على التمييز الذي قد يمارس ضد النساء عند الترقي للمناصب الحكومية العليا.

ينقسم هذا المحور إلى:

١. البيانات الصادرة بشأن مؤشرات تولي المرأة المناصب الحكومية العليا في الفترة من٢٠٠٥ وحتى يناير ٢٠١١, وهي فترة تولي الرئيس الأسبق حسني مبارك, واتسمت تلك الفترة بسيطرة الحزب الواحد على كل مؤسسات الدولة, واهتمت السيدة الأولى قرينة الرئيس الأسبق سوزان مبارك بملف المرأة وتمكينها في كل المجالات الإقتصادية والسياسية والثقافية.
٢. أثر تقلد المرأة المناصب الحكومية, ومشاركتها في اتخاذ القرارت السلطوية على فعالية الدور الذي تمارسه, ومدى مساهمة ذلك الدور في تمكين المرأة سياسيًا.

### ١. أوضاع المرأة في المناصب الحكومية العليا في مصر من ٢٠٠٥ وحتى يناير ٢٠١١.

أتاحت مؤتمرات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمرأة فرصًا حقيقية لدعم تولي المرأة المواقع في السلطة, واتخاذ القرارت, حيث مثلت وثيقة نيروبي عام ١٩٨٥ الدعم الفعلي لحث الدول على تبني التشريعات التي تعمل على تحقيق العدالة بين الجنسين عند اختيار المسئولين الحكوميين, وكما أقر مؤتمر بكين عام١٩٩٥ وجوب تصدي الحكومات الممارسات التمييزية ضد المرأة عند اقتسام السلطة, كما ساهمت قرارات الأمم المتحدة عام ٢٠٠٣ على حث الدول لتبني آليات واستراتيجيات تعمل على منع التمييز ضد المرأة عند التعيين والترقي في مواقع العمل, خاصة مواقع السلطة واتخاذ القرار.[٣٧]

كانت تصريحات الرئيس الأسبق حسني مبارك تأتي دائمًا في إطار دعم المرأة الكامل في كل مناحي الحياة باعتبارها شريك الرجل في عملية التنمية الشاملة, إلا أن واقع التطبيق العملي أظهر مستويات عالية من المقاومة ناحية تولي المرأة المناصب القيادية, حيث رصد مكتب شكاوى المرأة التابع للمجلس القومي للمرأة ارتفاعا مضاعفًا في شكاوى التمييز والتجاوز في الترقية وذلك في الفترة من٢٠٠٤ حتى٢٠٠٦ على النحو التالي:

١١٣٩٢٠٠٦ شكوى في ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٦, [٣٨] مقارنة ب ٥٦٩ شكوى في نهاية عام ٢٠٠٤[٣٩], وهو ارتفاعًا بنسبة ٢٥ % في عامين تقريبًا.[٤٠]

| الدرجة[٤١] | ٢٠٠٥ | | | ٢٠٠٨ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | اناث | ذكور | نسبة مئوية | اناث | ذكور | نسبة مئوية |
| وزير | ٣ | ٧٩ | | ٤ | ٨٥ | ٤.٥٪ |
| نائب وزير | ١ | ١٤ | ٧.٨٪ | ١ | ٠ | ١٪ |
| وكيل أول وزارة | ٣٩ | ٢٩٢ | ٣.٤٪ | ٣٦ | ٢٢٦ | ١٥.٥٩٪ |
| وكيل وزارة | ٣٨٣ | ١٧٦١ | ٢١.٧٪ | ٢٢٤ | ١.٦٢ | ٢١.٠٩٪ |
| مدير عام | ١٣٧٨ | ٨٩٧٦ | ١٥.٤٪ | ١١٢٤ | ٥٧٥٣ | ١٩.٥٣٪ |

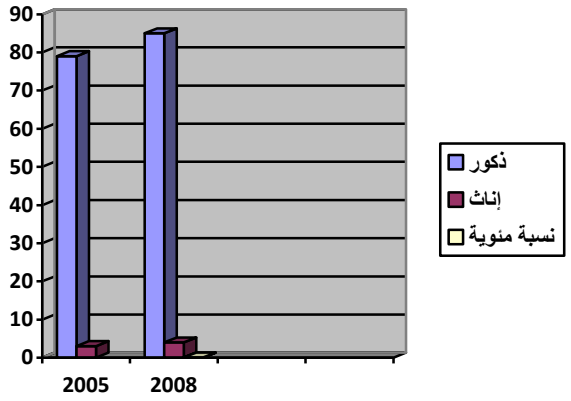


عكس تمثيل المرأة في المواقع العليا في مجلس الوزراء تمثيلًا رمزيًا للمرأة, وهو ما يعكس البناء الذكوري للنظام السياسي, كما أن تكليف الحقائب الوزارية مرتبط أكثر بالدور التقليدي والنمطي لطبيعة المرأة فكانت حقيبة الشئون الإجتماعية من نصيب المرأة حيث تولت **السفيرة فايزة أبو النجا** منصب وزير التعاون الدولي من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٢, وهي من أشهر الوجوه النسائية تلك الفترة, وهي أول سيدة تتولى منصب وزارة التعاون في نوفمبر ٢٠٠١.[٤٢]

تولت **السيدة عائشة عبد الهادي** منصب وزير القوى العاملة من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١١, ولا تعمل أي امرأة في مناصب رئاسية للوزارات السيادية مثل, الدفاع والداخلية أوالإقتصاد, بينما وصل نسبة كبيرة إلى منصب سفير بوزارة الخارجية يعملن في أماكن هامة مثل نيويورك واليابان.[٤٣]

كان تعيين أول قاضية ضمن هيئة المحكمة الدستورية العليا, وهي **المستشارة تهاني الجبالي** خطوة بعد نضال طويل للمرأة نحو الترقي في النظام القضائي, حيث يخضع هذا النظام لقيود شديدة, ولم تدخل أي إمرأة مجلس الدولة, والنيابة العامة, اللهم إلا نسبة ضئيلة في هيئة قضايا الدولة والنيابة الإدارية.[٤٤]

تم تعيين ٣٠ قاضية في أبريل٢٠٠٧, ثم تم تعيين ١٢ قاضية أخرى في ٢٠٠٨, وذلك بناء على من تقدموا بالطلب واجتازوا الإختبارات الفنية المؤهلة للمنصب.(٤٥)

لم تتبوأ المرأة منصب نائب وزير إلا في عام ٢٠٠٥, وبواقع نائب واحد حتى ٢٠٠٨. وسجلت نسبة حصول المرأة منصب وكيل وزارة حتى عام ٢٠٠٨ ٢٣,٨ %.

شغلت المرأة في وزارة الثقافة عام ٢٠٠٧ منصب رئيس قطاع شئون الإنتاج الثقافي, على الرغم من إسهام المرأة في قوة العمل بالوزارة بنسبة ٣٣,٣ %.(٤٦)

شهدت مؤشرات تعيينات السفيرات بوزارة الخارجية تطورات هامة حيث تم عيين ٨ سفيرات و ٦ وزراء مفوضين خلال الفترة من ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٤, بإجمالي ٥٨ سفيرًا ووزيرًا مفوضًا, إلا أن النسبة شهدت انخفاضًا بنسبة ١٥,٦ % عام ٢٠٠٨, حيث كان هناك ٢٧ سيدة في منصب سفير وسفير ممتاز و ١٣ سيدة في موقع وزير مفوض, ومن بين هؤلاء حصلت ١٤ سيدة على مواقع للسلطة واتخاذ القرار في أربعة عشر موقعًا كرئيس لصندوق الدعم الفني لإفريقيا, ومساعدين للوزير ونوابه في مجالات مختلفة بديوان عام الوزارة.(٤٧)

**٢. أثر تقلد المرأة المناصب الحكومية العليا على فعالية التمكين السياسي للنساء في الفترة من٢٠٠٥ وحتى يناير ٢٠١١.**

إن الدفع بالكوادر النسائية في مواقع السلطة واتخاذ القرار السياسي كان ضعيفًا في الفترة من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١١ على الرغم من أن جهود تمكين المرأة سياسيًا بدأت في مصر من مدة طويلة, كما لعب التيار المناهض لتمكين المرأة من تشويه الصفحات النضالية لمسيرة المرأة المصرية منذ ١٩١٩.

يعكس التغيير الذي كان بسيطًا في واقعه من تقلد المرأة الوظائف الحكومية العليا في الفترة محل الدراسة إلى نجاح جهود تمكين المرأة سياسيًا, لكن ليس بالمستوى المرجو لأن الصراع للتطوير كان يقابل باعتراضات رجعية, ومناهضة للإصلاح الحقيقي, بينما لم تكن مشاركة المرأة المصرية فيما مضى بعيدة عن نظيراتها من نساء العالم في شتى المواقع والمجالات, وأدت أدوارًا تفوقت فيها على نظيراتها من نساء دول العالم بأكملها؛ إلا أنها في الوقت الحالي واجهتها العديد من المشكلات والعقبات رغم استمرار تميز العديد من النساء المصريات في العديد من المجالات كالإعلام, والطب, والهندسة, والمحاماة, وكأساتذة جامعات, وكمديرات وقياديات في المؤسسات والشركات, وكمستشارات؛ وغير ذلك من الأدوار, فلا تزال مشاركة المرأة محدودة ومقصورة على نخبة قليلة لا تتناسب مع نسبة النساء داخل المجتمع المصري.(٤٨)

ويقاس نجاح المرأة في المراكز السلطوية بقدرتها على وضع قضايا جديدة على سلم الأولويات, إلى جانب تقديم حلول ورؤى جديدة لمشكلات وقضايا قائمة بالفعل, إضافة إلى إثارة الجدل العام حول قضايا لا يقدر على تناولها الفاعلون

الآخرون في المجتمع, وذلك من خلال خلق بيئة مؤاتية لتحقيق ذلك بمعنى تغيير التركيبة الذهنية السائدة عن المرأة لتقبلها في مناصب السلطة واتخاذ القرار.

اعتاد النظام المصري قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ من استخدام قضايا تمكين المرأة كواجهة تجميلية ديكورية أمام النظام الدولي, رغم حرص التشريعات على التأكيد على تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في كافة المجالات إلا أن الإحصائيات الرسمية الصادرة من مركز المعلومات بوزارة التنمية الإدارية توضح ضعف تمثيل المرأة في الجهاز الإداري للدولة حيث خلت وظائف الدرجة الأولى في العديد من الوزارات حتى ٢٠١٠ من أي تواجد للمرأة, كما احتلت شكاوى التمييز ضد المرأة في تولي المناصب القيادية, خاصة الوزارات في عام ٢٠٠٧ _ ٢٠٠٨ المركز الثاني, والمركز الأول في عام ٢٠٠٨ _ ٢٠٠٩, حيث عانت المرأة حسب الشكاوى من تجاهل شديد من قبل القائمين على الجهاز الإداري للدولة من ترقية المرأة إلى مناصب عالية, وكان تجاهل المحافظين لتلك الشكاوى مثيرًا للدهشة, فلم يستجيب للشكاوى من المحافظين سوى ٩ محافظين, كما امتنعت وزارات الداخلية والنقل والتنمية المحلية من التعامل مع الشكاوى, وحرصت وزارة البحث العلمي على الرد على كافة الشكاوى الموجهة إليها والعمل على حلها.[٤٩]

بالرغم من أن الأبحاث أثبتت أن المرأة عندما تكون في موقع القيادة, فهي تجسد المثل الديمقراطية, حيث يملن النساء إلى العمل بطريقة أقل هرمية, وأكثر تشاركية, وأكثر تعاونًا مقارنة بالذكور, إلا أن النظام السياسي المصري في الفترة من ٢٠٠٥ وحتى يناير ٢٠١١ لم يكرس الواقع العملي من أجل الإستفادة من الكوادر النسائية ذات الكفاءة والجدارة لتتبوأ المناصب الحكومية العليا بالصورة التي تتلائم مع نسبة تمثيلها داخل المجتمع المصري, ودفعت الدولة بعدد محدود من الكفاءات والقيادات النسائية ذات الطبيعة النخبوية في بعض المناصب الحكومية العليا, لكن كن يعملن في مناخ مناهض لتقبل دور المرأة كقيادة على مجتمع ذكوري, مما أضعف من فعالية التمكين السياسي للمرأة مف ضوء تقلد المناصب الحكومية العليا. [٥٠]

## ثالثًا: المناصب الحكومية العليا التي تقلدتها المرأة من ٢٠١١ حتى٢٠٢٠.

يعد الاهتمام بالمرأة كفئة اجتماعية نوعية مهمشة يجب العمل على تطوير قدراتها وإمكاناتها من أجل الإرتقاء بمشاركتها المسئولية الوطنية على جانب المساواة مع الرجل له الأثر المباشر على تطور المجتمع في جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية, كما أن إهمال تطوير قدرات المرأة وتحسين أوضاعها وممارسة التهميش والتمييز ضد تمكينها من المشاركة في صنع القرار السياسي وتنفيذه هو عنوان تأخر المجتمع وعلامة تدهور مساعي التنمية الشاملة.

**ينقسم الجزء الثالث إلى قسمين تبعًا للتطورات السياسية والدستورية من يناير ٢٠١١ حتى ٢٠٢٠:**

أ- **الجزء الأول:** يتناول حالة المرأة في المناصب الحكومية العليا من ٢٠١١ وحتى ٢٠١٣ حيث تصدرت المرأة المصرية المشهد الثوري مطالبة بالتغيير مشاركة الرجل الإعتصام بالميادين ضاربة أروع النماذج في المشاركة السياسية, وبعد استحقاقات انتخابية تقلدت جماعة الإخوان مقاليد الحكم واستحوذت التيارات ذات المرجعية الدينية على أغلب مقاعد البرلمان ولجنة إعداد الدستور.

ب- **الجزء الثاني:** يتناول وضع المرأة في المناصب الحكومية العليا منذ ٢٠١٣ حتى ٢٠٢٠ حيث توالت الأحداث والتغييرات السياسية والدستورية بعد المطالبات الشعبية بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة خوفًا على المسار الديموقراطي من الإنحراف نحو سيطرة القوى الإسلامية وعودة الممارسات القمعية والإقصائية لباقي القوى التي شاركت في ثورة الخامس والعشرين من يناير, وتعالت الأصوات التي تنادي بعودة المرأة إلى المنزل ومحاولة حصر دورها في الصورة النمطية والبيولوجية, وتم عزل الرئيس الأسبق محمد مرسي على إثرها في الثالث من يوليو ٢٠١٣, تم إسناد رئاسة الجمهورية للمستشار عدلي منصور رئيس المحكمة الدستورية بموجب خارطة طريق تم الإعلان عنها في الثالث من يوليو عام ٢٠١٣, وتشكلت لجنة لتنقية الدستور المصري ٢٠١٢ من المواد التي تحتمل ترسيخ ممارسات تمييزية ضد المرأة وتم إصدار الدستور المصري الجديد في ٢٠١٤ ثم تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي رئاسة الجمهورية في ٢٠١٤ ونتيجة لدور المرأة الرائد أثناء ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ومساهمتها الفعالة في الإستحقاق الإنتخابي الذي أعقبه تولي الرئيس عبدالفتاح السيسي الرئاسة كان للقيادة المصرية الجديدة رؤية وإستراتيجية لدعم تمكين المرأة في جميع المجالات حيث صدرت إستراتيجية ٢٠٣٠ في عام ٢٠١٧ للتنمية المستدامة التي احتوت على أحد المحاور المفصلية للتنمية وهو محور التمكين السياسي للمرأة وتسمية عام "**٢٠١٧ عام المرأة**" بتوجيه من رئيس الجمهورية كأحد المقومات الداعمة لتمكين المرأة سياسيًا والتي تأتي من أعلى سلطة بالدولة المصرية.

## الجزء الأول: حالة المرأة في المناصب الحكومية العليا من ٢٠١١ حتى ٢٠١٣.

شاركت المرأة المصرية الإحتجاجات الشعبية المطالبة بالتغيير في الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ بجانب الرجل, وأدت الواجب الوطني بالرغم من كل الإيذاء والممارسات العنيفة في الميادين لتقف بجانب الرجل في المسيرة النضالية التي ظهرت فيها المرأة كنموذج وطني تتحمل الأعباء الوطنية تجاه تحسين الأوضاع المجتمعية سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا وإبداعيًا, وعلى الرغم من ذلك تم إقصاء المرأة من المشاركة بالتعديلات الدستورية التي دعا لها المجلس العسكري برئاسة المشير طنطاوي في مارس ٢٠١١.[٥١]

شاركت المرأة في إعداد دستور ٢٠١٢ الذي أطلق عليه إعلاميًا بدستور الإخوان بنسبة لا تتجاوز ٦٪ كانت أغلب المشاركات فيه من حزب الحرية والعدالة الذراع السياسي للإخوان المسلمين, وتعكس تلك النسبة استمرارية تهميش المرأة

في الحياة العامة ضيق النظرة المتكاملة نحو توجه سياسي حقيقي يدعم تمكين المراة سياسيًا كأحد عناصر المجتمع ذات التأثير والثقل في دفع عملية التنمية السياسية وإحداث إصلاح سياسي حقيقي بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١.[٥٢]

- **المرأة في حكومة عصام شرف:**

جاءت حكومة الدكتور عصام شرف بعد تنحي الرئيس الأسبق حسني مبارك وتولي المجلس العسكري برئاسة المشير طنطاوي في مارس ٢٠١١, حملت فيها المرأة حقيبتين وزاريتين تم دمجهما في وزارة التخطيط والتعاون الدولي بقيادة **السيدة فايزة أبوالنجا**, وهي من أشهر النساء ذوات الكفاءة والجدارة المشهود لها منذ عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك, وكانت الحكومة ممثلة ب٢٦ وزارة مثلت فيها المرأة واحدة ما عكس تواصل الممارسات التميزية نحو تقلد المرأة المناصب الحكومية العليا إبان فترة التحول نحوا لديموقراطية التي لطالما طالب بها المجتمع بجميع طوائفه.[٥٣]

- **المرأة في حكومة الجنزوري:**

تم إسناد رئاسة الوزراء إلى الدكتور كمال الجنزوري في نوفمبر ٢٠١١ بعد استقالة حكومة عصام شرف حيث احتفظت **السيدة فايزة أبو النجا** بحقيبة التخطيط والتعاون الدولي, مع إسناد حقيبة البحث العلمي إلى **الدكتورة نادية الزخاري**, وتكليف **الدكتورة نجوى خليل** وزارة التضامن والشئون الإجتماعية, وذلك بواقع ثلاث وزيرات نساء في حكومة قوامها ٣١ وزارة, وهو ارتفاع بسيط نحو تقلد المرأة المناصب الحكومية العليا لا يضاهي قوة المرأة العددية بالمجتمع ولا يعادل النسبة التمثيلية للرجل داخل الحكومة ما يعكس هيمنة ذكورية على أغلب الحقائب الوزارية.[٥٤]

- **المرأة في حكومة هشام قنديل:**

تم استبعاد **السيدة فايزة أبوالنجا** من حكومة هشام قنديل التي تشكلت في عام ٢٠١٢ بعد سيطرة القوى ذات المرجعية الدينية على أغلب مقاعد البرلمان, وانتخاب الرئيس الأسبق محمد مرسي أحد أعضاء حزب الحرية والعدالة الذراع السياسي للإخوان المسلمين في منصب رئاسة الجمهورية, تم الإبقاء على **نجوى خليل** كوزيرة للتضامن والشئون الإجتماعية, و**الدكتورة نادية الزخاري** كوزيرة للبحث العلمي, وهو ما يعد تراجعًا نحو تقلد المرأة المناصب الحكومية العليا.[٥٥]

## الجزء الثاني: حالة المرأة في المناصب الحكومية العليا منذ ٢٠١٣ حتى ٢٠٢٠:

شهدت فترة حكم الإخوان موجات احتجاجية واسعة من جموع فئات الوطن مطالبة بإعادة تصحيح مسار ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ خوفًا من انقلاب جماعة الإخوان على المسار الديمقراطي بعد الممارسات الإقصائية التي مارستها جماعة الإخوان ضد القوى الوطنية التي شاركت مباديء الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١, كما علت الأصوات التي تنادي بعودة المرأة للمنزل وحصر أدوارها في طبيعة النمط البيولوجي وهو الإهتمام بالأسرة ورعاية

الأبناء, وترك المجال السياسي للرجل استنادًا لتأويلات نصوص شرعية رسخت لتلك الأفكار, هو ما دعا المرأة إلى تصدر المشهد الثوري مرة ثانية في الثلاثين من يونيو٢٠١٣, تم عزل الرئيس الأسبق محمد مرسي على إثرها في الثالث من يوليو٢٠١٣ وكلف المستشار عدلي منصور رئيس المحكمة الدستورية العليا منصب رئاسة الجمهورية, تشكلت لجنة الخمسين لتعديل دستور٢٠١٢ الذي تم إعداده في فترة سيطرة القوى ذات المرجعية الدينية ثم تلا ذلك صدور دستور٢٠١٤ الذي تبعه الإستحقاق الإنتخابي و تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي رئاسة الجمهورية و الذي أولى إهتمامًا خاصًا بقضية دعم تمكين المرأة بعد أن أثبتت المرأة المصرية جدارتها في تحمل المسئولية الوطنية في كل المشاهد الثورية و الاستحقاقات الانتخابية, صدرت استراتيجة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ والتي تتضمن عدة محاور استراتيجية لتفعيل دعم تمكين المرأة في كافة المجالات ومنها التمكين السياسي, وأطلاق "**عام المرأة ٢٠١٧**" بدعم من رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي, ثم التعديلات الدستورية ٢٠١٩ والتي رسخت لتمكين أكبر للمرأة في المشاركة السياسية.

- **المرأة في حكومة حازم الببلاوي.**

تشكلت حكومة الببلاوي في أعقاب ثورة الثلاثين من يونيو٢٠١٣ وأطلق عليها إعلاميًا حكومة الثورة, كلفت **ليلى إسكندر** وزارة البيئة, **مها سيد زين العابدين** وزارة الصحة والسكان, **دكتورة درية شرف الدين** وزارة الإعلام كأول سيدة تتقلد حقيبة الإعلام في مصر, وتشكلت الحكومة بواقع ٣٦ وزارة حيث تم استحداث وزارات جديد كوزارة العدالة الإنتقالية, ولم تعكس نسبة النساء في التشكيل الحكومي أي تغيير في فكرة الهيمنة الذكورية على المناصب الحكومية العليا.[٥٦]

- **المرأة في حكومة إبراهيم محلب الأولى.**

تشكلت حكومة المهندس ابراهيم محلب في فبراير٢٠١٤ تقلدت فيها ٤ نساء منصب وزير حيث عينت **ليلى اسكندر** وزيرة للبيئة, **هالة يوسف** وزيرة للسكان, **ناهد عشري** وزيرة للقوى العاملة والهجرة, **غادة والي** وزيرة التضامن الإجتماعي, هو ما يعكس ارتفعا طفيفًا في عدد الوزيرات بداخل الحكومة بعد صدور وثيقة دستور ٢٠١٤ التي رسخت لمباديء المساواة على أسس وآليات أكثر فعالية لمنع التمييز والإقصاء والتهميش لأي فئة داخل المجتمع ومنها المرأة كشريك يساهم بنصف قوة المجتمع عدديًا ويؤثر على باقي المجتمع بحكم الأدوار التي تؤديها المرأة داخل أسرتها. [٥٧]

- **المرأة في حكومة محلب الثانية.**

تشكلت حكومة محلب الثانية والتي كلفت بالوزارة بعد انتخاب الرئيس عبد الفتاح السيسي يونيو٢٠١٤ من ٣٢ وزيرًا, تم الإبقاء على الدكتورة **غادة والي** في منصب وزيرة للتضامن الإجتماعي, وحملت **ليلى اسكندر** وزارة الدولة للتطوير الحضاري والعشوائيات وهي حقيبة مستحدثة استجابة لمواد ومباديء دستور٢٠١٤ في أن تكفل الدولة تحقيق حياة كريمة لكل المواطنين على حد سواء, تولت **ناهد العشري** وزارة القوى العاملة والهجرة وتقلدت **نجلاء الأهواني** منصب وزيرة التعاون الدولي, وتقلدت **هالة يوسف** منصب وزيرة الدولة للسكان في ٢٠١٥,[٥٨] عكس التشكيل الجديد وجود خمس

وزيرات في الحكومة بزيادة وزيرة واحدة عن الحكومة التي سبقتها ما يؤسس لنظرة جديدة من القيادة السياسية بضرورة ضخ الكفاءات النسائية في المناصب الحكومية العليا كعنصر فعال وقادر على المساهمة وإحداث تغيير حقيقي في طرح القضايا المجتمعية والبحث عن حلول غير تقليدية دفعًا لمسيرة التنمية الشاملة.

- **المرأة في حكومة شريف اسماعيل.**

شهدت حكومة شريف اسماعيل٢٠١٥ و٢٠١٧ ضخ وجوه نسائية مشهود لها بالكفاءة والقدرة على تحمل المناصب الوزارية فتضمنت سبع وزيرات نساء كدعم يأتي من أعلى لتمكين المرأة تقلد المناصب الحكومية العليا وهن كالتالي: **رانيا المشاط** كأول وزيرة للسياحة امرأة, **إيناس عبدالدايم** كأول وزيرة للثقافة امرأة, **سحر نصر** للتعاون الدولي, الاستثمار **داليا خورشيد**, **نبيلة مكرم** وزيرة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج, **غادة والي وزيرة** التضامن الجتماعي, **هالة السعيد** لحقيبة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري, وهي كلها حقائب غير نمطية لم تعتاد المرأة على حملها ما يعكس التغير الحقيقي وإن كان بطيئًا نحو توجه فعلي لتمكين النساء من تقلد الوظائف الحكومية العليا وتقلد مواقع اتخاذ القرار.[٥٩]

- **المرأة في حكومة مدبولي من ٢٠١٨ وحتى ٢٠٢٠.**

وصل عدد وزيرات حكومة مدبولي تسع وزيرات في تطور لافت لدعم تمكين المرأة في مصر نحو تقلد المرأة المناصب الحكومية العليا وتنفيذًا لإستراتيجية ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة التي صدرت في عام المرأة ٢٠١٧ عقب إصدار استراتيجية ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة التي أصدرتها الأمم المتحدة التي صدرت في ٢٠١٥ لتوجيه حكومات الدول نحو تفعيل آليات مراقبة لتمكين المرأة في جميع المجالات, خاصة المشاركة في صنع القرار ومنع التمييز في تقلد المراة المناصب الحكومية العليا كمؤشر على تحول المجتمع نحو تغير المفاهيم المغلوطة تجاه تولي النساء مواقع السلطة واتخاذ القرار.

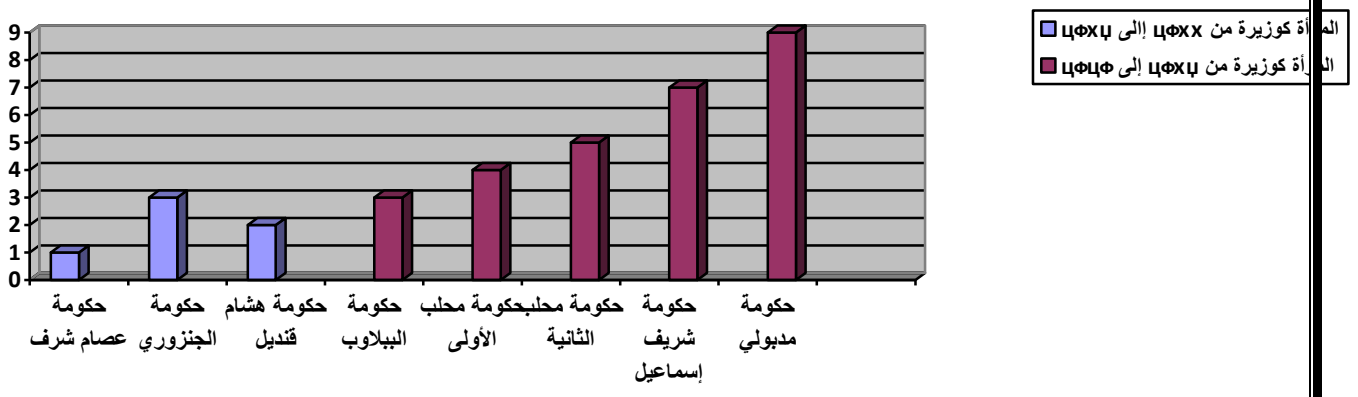


| نسبة الوزيرات في | ٢٠١٣/٢٠١٢ | ٢٠١٤/٢٠١٣ | ٢٠١٥/٢٠١٤ |
|---|---|---|---|
| الحكومات السابقة[٦٠] | ٢,٨٪ | ٨,١٪ | ١١,٤٪ |

ويتبين من النسب السابقة ارتفاع نسب تقلد المرأة منصب الوزير من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٥, لكن ينبغي النظر إلى التغير في النمط التلقيدي للحقائب التي تتحملها المرأة في الفترات السابقة.

### ❖ المرأة في المناصب الإدارية العليا:

اعتمد الخطاب المحافظ نحو تقلد المرأة الوظائف القيادية حصر دور المرأة في الوظيفة البيولوجية التقليدية بضرورة تواجدها داخل الأسرة, وأن اندماجها في الحياة العامة ومشاركتها سياسيًا من شأنه الإضرار بتماسك المجتمع وتهور الأوضاع الإجتماعية, ومن واقع الإحصاءات المعلنة الرسمية يتبين اخفاض ملحوظ في نسبة تقلد المرأة الوظائف الإدارية العامة حيث شكلت نسبة الرجال في المناصب القيادية عام ٢٠١٢ /٢٠١٣ أكثر من ٦٣٪ إلى نسبة ٣٦٪من النساء في المواقع القيادية, حيث تزيد أعداد المرأة في منصب المدير العام وتقل كلما صعدنا قمة الهرم الوظيفي.[٦١]

| الدرجة الوظيفية[٦٢] | رجال | النساء |
|---|---|---|
| مدير عام | ٧١,٤٪ | ٢٨,٦٪ |
| العالية | ٨١,٢٪ | ١٨,٨٪ |
| الممتازة | ٨٩,١٪ | ١٠,٩٪ |
| نائب وزير | ٩٣,٧٪ | ٦,٣٪ |

### ❖ المرأة في وزارة الخارجية:

شغلت المرأة مناصب هامة بوزارة الخارجية منذ ستينيات القرن الماضي وبالرغم من ذلك التاريخ الطويل في العمل الدبلوماسي والقنصلي لم تتحسن نسبة شغل المرأة وظائف السلك الدبلوماسي والقنصلي.

| الوظيفة[٦٣] | الرجال | النساء |
|---|---|---|
| سفير ممتاز | ٧٦,٥٪ | ٢٣,٥٪ |
| سفير | ٨٧,٣٪ | ١٢,٧٪ |
| وزير مفوض | ٨٥,٨٪ | ١٤,٢٪ |
| مستشار | ٨٣,٣٪ | ١٦,٧٪ |
| سكرتير أول | ٧٨,١٪ | ٢١,٩٪ |
| سكرتير ثاني | ٦٥,٩٪ | ٣٤,١٪ |
| سكرتير ثالث | ٧٠,٨٪ | ٢٩,٢٪ |
| ملحق | ٦٦,٧٪ | ٣٣,٣٪ |

❖ **المرأة في الهيئات القضائية:**

صدر قرار في عام ٢٠١٥ بتعيين ٢٦ قاضية في محاكم الدرجة الأولى ليصل إجمالي القاضيات النساء في مصر ٦٦ قاضية إلى ١٦ألف قاض رجل, وتعكس تلك النسبة مدى تحفظ السلطة القاضية على تقبل فكرة تواجد المرأة في منصب القاضية لم تدخل إمرأة مجلس الدولة حتى الآن برغم المطالبات والدعاوى من قبل نساء استحقين التعيين كقاضيات بالمجلس بالمخالفة لمواد الدستور لم يتم قبول أي تواجد نسائي في مجلس الدولة, مثلت نسبة تواجد المرأة في النيابة الإدارية أعلى تواجد للمرأة بالسلطة القضائية وفق البيانات الصادرة حيث بلغت٤٢٪ من النساء مقابل ٥٨٪ من الرجال, إن ما تعكسه البيانات الصادرة بخصوص تقلد المراة منصب قاض بالسلطة القضائية يعبر عن اتساع في الفجوة النوعية لصالح الرجل بسبب بعض الآراء التي تتهم المرأة بعدم قدرتها النفسية والجسدية على شغل المناصب القضائية بالمخالفة لنصوص الدستور.

| المهنة[٦٤] | نسب أعضاء هيئة النيابة الادارية (%) | |
|---|---|---|
| | رجال | نساء |
| الجملة | ٥٨ | ٤٢ |
| نواب رئيس اللجنة | ٨١,١ | ١٨,٩ |
| وكيل عام أول | ٩١,٥ | ٨,٥ |
| وكيل عام | ٨٤,٧ | ١٥,٣ |
| رئيس نيابة (أ) | ٧٠,٧ | ٢٩,٣ |
| رئيس نيابة (ب) | ٦١,٢ | ٣٨,٨ |
| وكيل نيابة ممتاز | ٥١,٩ | ٤٨,١ |
| وكيل نيابة | ٣٧,٧ | ٦٢,٣ |
| مساعد نيابة | ٣٧,٩ | ٦٢,١ |
| معاون نيابة | ٤٨,٦ | ٥١,٤ |

❖ **المرأة محافظ ونائب محافظ:**

تقلدت امرأة منصب المحافظ لأول مرة في تاريخ مصر عام ٢٠١٧ هي المهندسة **نادية عبده** والتي شغلت منصب نائب محافظ قبله بعدة أعوام, وهو ترجمة على أرض الواقع في عام المرأة نحو توجه مؤسسات الدولة لدعم تقلد المرأة المناصب الحكومية العليا مادامت مهيأة فنيًا وعمليًا لشغل تلك المناصب, فضلًا عن ترجمة حقيقية لاستراتيجية ٢٠٣٠ للتنمية

المستدامة, التي تزامنت مع تسمية الرئيس عبدالفتاح السيسي عام ٢٠١٧ عام المرأة المصرية,[٦٥] ثم تقلدت السيدة **منال عوض ميخائيل** منصب محافظ دمياط في حركة المحافظين الأخيرة عام ٢٠١٩ وتم اختيار ٧ نساء في منصب نائب محافظ.[٦٦]

## الخاتمة.

بالرغم من الإجراءات والتدابير القانونية, والتي نصت عليها الإتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية وصدقت عليها الدولة المصرية وتضمنها الدستور المصري دفعا نحو تمكين المرأة وزيادة نسبة مشاركتها سياسيًا, توجد فجوة كبيرة من واقع تطبيق السياسات العامة على الأرض في ضوء تقلد النساء المناصب الحكومية العليا قبل أحداث الربيع العربي٢٠١١وحتى ٢٠٢٠, حيث تنخفض نسبة تمثيل المرأة كلما ارتفع السلم الوظيفي, وتصل إلى الندرة في أعلى المناصب الحكومية العليا.

عكست البيانات الصادرة بحق تقلد المرأة منذ عام ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١١ مدى التناقض بين القانون المصري وتطبيقه فيما يخص محور تمكين المراة سياسيًا نحو تقلد المناصب الحكومية العليا فضلًا عن اتباع استراتيجيات ذات آليات بطيئة لم تحقق تغييرًا ملموسًا في القضاء على الفجوة النوعية الكبيرة لصالح الرجل واستمرار الممارسات التمييزية ضد المرأة, كان يسعى الحزب الوطني باعتباره المهيمن على على كل هيئات وسلطات الدولة واستخدمت قضية تمكين المرأة حينها لتجميل وجه النظام الحاكم أمام النظام الدولي.

كما بينت الأرقام الصادرة عن مستويات تمثيل المرأة في تقلد المناصب الحكومية العليا إبان ثورة الخامس والعشرين من يناير وحتى ٢٠١٣ تراجعًا شديدًا عكس توجهات وممارسات القوى الإسلامية نحو تهميش المرأة, وانقلاب على المسار الديمقراطي في تكريس لبعض المواد الدستورية التي تحتمل التأويل على الرغم من معاناة تلك التيارات من الممارسات الإقصائية التي مورست ضدهم ما قبل ثورة يناير.

كما عكست النتائج عدم مراعاة للبعد الجندريThe Gender Dimension ما أدى لإنخفاض تمثيل المراة بالمناصب الحكومية العليا رغم تأكيد الهياكل القانونية على دعم المساواة وحقوق المواطنة.

شهد تمثيل المرأة بالمناصب الحكومية العليا تحسنا فيما بعد دستور ٢٠١٤ وتعديلاته, وتقلدت المرأة على أساس الكفاءة, ومنعت بالمخالفة للدستور من تقلد مناصب أخرى إذ لا تزال النظرة المحافظة نحو اقتحام المرأة مناصب بعينها.

لا يزال المجتمع بحاجة إلى التهيئة الثقافية والدينية المعتدلة لبذل الجهود نحو تفعيل مشاركة المرأة بالحياة السياسية, ودعم دفع الكفاءات التنفيذية والقيادية من تقلد الوظائف الحكومية العليا كمؤشر على التكامل المجتمعي نحو دعم التمكين السياسي للمرأة, إذ أن المرأة الآن لا تنقصها الخبرة ولا الكفاءة العلمية والعملية من مشاركة الرجل أعباء

الحياة على قدم المساواة,حيث يعد مؤشر تقلد المرأة للوظائف الحكومية أحد المؤشرات الهامة التي تعكس وضع المرأة في الحياة السياسية داخل المجتمع ويعد تمكين المرأة أحد الضروريات اللازمة من أجل إصلاح سياسي حقيقي وخطوة هامة نحو تمكين المرأة والتحول الديمقراطي.

**الهوامش:**

(١) ليلى تكلا. ***لماذا المرأة؟ ولماذا الآن؟****شغلتني و شغلت بها*. القاهرة: المجلس القومي للمرأة، ٢٠٠٥.

(٢) مجمع اللغة العربية. المجمع الوسيط, الجزء الأول, ص١٩٧.

(٣) د. أحمد إبراهيم خضر.***حقيقة مفهوم تمكين المرأة***, شبكة الألوكة, متاح على الرابط التالي: http ://www.alukah.net

(٤) أماني قنديل. ***المنظمات الأهلية العربية لتمكين المرأة***, توجه استراتيجي, توجه للاحتياجات الضرورية, الجمعية المصرية للجودة والتدريب, القاهرة: جمعية المصريين المتحدين لتنمية الموارد البشرية, ٢٠٠٤.

(٥) د . أحمد إبراهيم خضر. ***حقيقة مفهوم تمكين المرأة***, شبكة الألوكة, متاح على الرابط التالي: http://www.alukah.net

(٦) ***مفهوم الجندر ودوره في نشاط المنظمات الدولية***, دراسات وتقارير, لها أون لاين ٦/جماد أول/١٤٢٨هـ ٢٣/ مايو /٢٠٠٦.

(٧) حسن حسين الوالي. ***الجندر*** , المفهوم والحقيقة والغاية, متاح على الرابط التالي: Www.Saaid.Net/female

(٨) د. أحمد إبراهيم خضر. ***دعوة للنظر***, حقيقة مفهوم الجندر, متاح على الرابط التالي: https://www.aluka.net/web/khedr

(٩) كمال نجيب. ***تطوير منظومة التجربة العربية من أجل تمكين الشباب***, التحديات وآفاق المستقبل, القاهرة: إدارة السياسات السكنية و الهجرة, القطاع الإجتماعي,٢٠٠٥,ص ١٤.

(10) Freez&Gal. **Participation in modern organization**, N.J.McMillan Company, 200, pp.85

(11) Deepa Naryan. **Empowerment and Poverty Reduction, op.cit**, Dc\May\2000, p15.

(12) تقرير البنك الدولي. ***النوع الإجتماعي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا*** , المرأة في المجال العام, الإمارات العربية المتحدة:٢٠٠٣.

(١٣) تقرير الأمم المتحدة. ***تقدم المرأة العربية*** , نسق واحد وأربعة مجالات, مصر : صندوق الأمم المتحدة الإنمائي و المكتب الإقليمي للدول العربية, اليونيفيم , ٢٠٠٤.

(١٤) اللجنة الإقتصادية الإجتماعية لغربي آسيا ( الأسكوا). ***الشراكة في الأسرة العربية***, نيويورك, الأمم المتحدة:٢٠٠٠, ١٠.

(١٥) دكتور محمود محمد فرج حسانين. ***التمكين السياسي للمرأة*** , كلية الآداب, جامعة الإسكندرية, دار المعرفة الجامعية, ٢٠١٩ .

(١٦) الزهراء العمري. ***التمكين السياسي للمرأة بين النصوص القانونية والإجتماعية***, دراسة حالة الجزائر, مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر, جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي, الجزائر: شعبة العلوم السياسية, تخصص سياسات عامة مقارنة ,٢٠١٤\٢٠١٥ .

(١٧) مرجع سبق ذكره.

(١٨) اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا ,"***الشراكة في الأسرة العربية***" , ١١ .

(١٩) غادة أحمد عبد الموجود. ***دور التعليم في التمكين الجتماعي والإقتصادي للمرأة في صعيد مصر***, دراسة حالة لقرية جهينة, رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في التربية, قسم أصول التربية, جامعة القاهرة: معهد الدراسات والبحوث التربوية, ٢٠١٤.

(٢٠) ***المساواة والنوع الإجتماعي***, متوفر على الرابط التالي: http://gender.car2share.wikispaces.net/view

(٢١) د.سيد أبو ضيف أحمد. ***ثقافة المشاركة***, دراسة في التنمية السياسية, القاهرة: دار النهضة العربية,٢٠٠٧.

(٢٢) نش حمزة. ***الحقوق السياسية للمرأة في التشريعات الوطنية الجزائرية***, مذكرة ماجستير, جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية ٢٠١١\٢٠١٣ .

(٢٣) ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية للمرأة المصرية. ***هل الكوتا هي الحل ؟,*** متوفر على الرابط التالي: /http;//www.mamtapeace .org./Arabic

(٢٤) تعددت أحكام المحكمة الدستورية العليا في هذا الشأن على سبيل المثال حكمها بتاريخ ٢٩ أبريل ١٩٨٩ في الدعوة رقم ٢١ لسنة ٧ ق دستورية , منشور بالجريدة الرسمية رقم ٢٠ في ١٨ /١٩٨٩/٥

(٢٥) وهو تعريف ورد في عدد من أحكام المحكمة الدستورية العليا منها حكمها بتاريخ ٣ ابريل ١٩٩٣ في الدعوى رقم ٢ لسنة ١٤ ق دستورية , منشور بعدد الجريدة الرسمية رقم ١٥ في ١٩٩٣/٤/١٥

[٢٦] المكتب الفني لأحكام المحكمة الدستورية العليا والمحكمة الإدارية والمستشاران محمد ماهر أبوالعينين أحمد نصر الجندي ومجلة المحاماة, العددان ٥, ٦ القاهرة.

[٢٧] د.أماني الطويل وآخرون. ***حالة المرأة في مصر***, دراسة في مستويات التمثيل بالمناصب القيادية, القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية, ٢٠٠٩.

[٢٨] **المرأة بين ثورتين**, الورقة الرابحة في الإنتخابات تنتظر الإنصاف, جمعية الحقوقيات المصريات, متوفر على الرابط التالي: https;//www.aeflwomen.com/ar

[٢٩] دستور مصر الصادر عام ٢٠١٢,Constitute Project متوفر على الرابط التالي: https://www.constituteproject.org

[٣٠] المرجع السابق ذكره.

[٣١] المرجع السابق ذكره.

[٣٢] المرجع السابق ذكره.

[٣٣] المرجع السابق ذكره.

[٣٤] ***نص دستور ٢٠١٤*** , الهيئة العامة للإستعلامات, متوفر على الرابط التالي: https://www.sis.gov.eg

[٣٥] المرجع السابق ذكره.

[٣٦] ***التعديلات الدستورية ٢٠١٩*** , الهيئة العامة للإستعلامات, متوفر على الرابط التالي: https://www.sis.gov.eg

[٣٧] د.عزة وهبي. ***المرأة المصرية في مواقع صنع القرار***, المجلس القومي للمرأة , ص ١٦-١٩.

[٣٨] ***التقرير السنوي لشكاوى المرأة***, المجلس القومي للمرأة , ص٢.

[٣٩] ***التقرير السنوي لشكاوى المرأة*** , ٢٠٠٤, ص١٧.

[٤٠] ***التقرير السنوي لشكاوى المرأة***,٢٠٠٦.

[٤١] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء, الإدارة المركزية للمعلومات.

[٤٢] حكمت راتب وأبو زيد. ***أشهر نساء في حكومات مصر***, المصري اليوم, متوفر على الرابط التالي: https;//www.almasryalyoum.com

[٤٣] ***استجابات الدول الأعضاء***, المجلس القومي للمرأة, متوفر على الرابط التالي: http;//www.un.org

[٤٤] ماعت. قبل تهاني الجبالي المرأة المصرية قاضية منذ ٧٠٠٠ عام, متوفر على الرابط التالي: http://awsatonline.com/2020/03/13

[٤٥] ممدوح مرعي وزير العدل, جريدة روز اليوسف , ٢٠٠٨.

[٤٦] د. أماني الطويل وآخرون. ***حالة المرأة في مصر***, دراسة في مستويات التمثيل بالمناصب القيادية, مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية مؤسسة الأهرام, ٢٠٠٩.

[٤٧] المرجع السابق ذكره.

[٤٨] إسماعيل سراج الدين. ***حقوق المرأة*** ,خطوات نحو تحقيق الإصلاح, مكتبة الإسكندرية, ٢٠٠٨ .

[٤٩] دكتور محمود محمد فرج. التمكين السياسي للمرأة, جامعة الإسكندرية, ٢٠١٩.

[50] Rosenthal, C.S. (2001), Gender Styles in Legislative Committies, in women &Politics.vol21, no.2:21-46. Available at this Website: http://dx.doi.org/.

[٥١] لجنة تعديل الدستور ٢٠١١, موقع المعرفة الألكتروني, متوفر على الرابط لتالي: <https;//m.marefa.org

[٥٢] حنان أبوسكين. ***دليل المرأة المصرية للإنتخابات البرلمانية ٢٠٢٠*** , المجلس القومي للمرأة, الطبعة الأولى, ٢٠٢٠.

[٥٣] مجلس وزراء عصام شرف, موقع المعرفة الإلكتروني.

[٥٤] كمال الجنزوري, موقع المعرفة الإلكتروني.

[٥٥] المرأة في الحكومات المصرية, موقع الجريدة, متوفر على الرابط التالي: https;//www.aljarida.com/text/articles

[٥٦] اليوم السابع ينشر القائمة الكاملة لتشكيل حكومة الثورة برئاسة حازم الببلاوي, السيسي وعيسى وبهاء الدين نواب لرئيس الوزراء, واستحداث وزارة للعدالة الإنتقالية, ٣ وزيرات للبيئة والإعلام والصحة, متوفر على الرابط التالي: /https;//m.youm7.com/story/

[٥٧] شريان البلد في أيديهم, ٤نساء في الحكومة يقدن مستقبل مصر, موقع مصراوي, متوفر على الرابط التالي: https://www.masrawy.com

[٥٨]حكومة محلب الثانية تؤدي اليمين الدستورية أمام السيسي, الحدث, متوفر على الرابط التالي: <https://www.alhadath.net>Egypt

[٥٩] ننشر أسماء وزراء حكومة شريف اسماعيل الذين خرجوا من التشكيل الجديد, بوابة الأهرام, متوفر على الرابط التالي: https://gate.alahram.org.eg

[٦٠] ***المرأة والرجل في مصر***, الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء, ٢٠١٤.

[٦١] هويدا عدلي وآخرون: ***المشاركة السياسية للمرأة***, مؤسسة فريدريش إيبرت, مكتب مصر, ٢٠١٧.

[٦٢] المرأة والرجل في مصر ٢٠١٤, الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء, يونيو ٢٠١٤.

[٦٣] المرجع السابق ذكره.

[٦٤] المرجع السابق ذكره.

[٦٥] أول امرأة بمنصب محافظ بمصر ل CNN: الكفاءة هي الأساس, متوفر على الرابط التالي:
htpps://Arabia.cnn.com/middleast/2017/02/17/Egypt-first-female-governer.

[٦٦] أسماء المحافظين الحاليين, الهيئة العامة للاستعلامات.